

١٥٢

المغرب

في

معركة الجزائر

المهدي بن بركة

نوفمبر ١٩٦٠

المغرب يدخل معركة الحرب الجزائرية

فصول من تقرير السيد المهدي بن بركة مندوب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب المقدم الى اللجنة التنفيذية لمنظمة تضامن الشعوب الاسيوية - الافريقية المجتمعة ببيروت من ٩ الى ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ .

في الوقت الذي تدخل فيه حرب الجزائر مرحلة ثورية حقيقية ، اتخذت الحركة التحررية في المغرب بقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، في المجلس الوطني للاتحاد الذي عقد في ٢١ تشرين الاول اكتوبر ١٩٦٠ ، قراراً بربط نضالها من اجل تصفية النظام الاستعماري والاقطاعي ، بنضال شعب الجزائر .
ولقد رأينا ان :

« قضية جلاء القوات الاجنبية التي اقيمت في المغرب خمس سنوات بعد الاستقلال ، هي قضية وطنية ويجب ان توضع فوق كل النزاعات والخصومات الحزبية ، نظراً للظروف الحالية التي نجد فيها استمرار حرب ابادية ضد شعب شقيق في الجزائر ، التي هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي .

ونحن نعتبر ان بقاء القوات الفرنسية في المغرب لا يشكل فقط خرقاً للسيادة الوطنية ومساساً للكرامة الوطنية ، بل ايضاً مساعدة فعلية تقدم من بلدنا للقوات الفرنسية في حربها الاستعمارية في الجزائر .

ونحن نعتبر ان عملية تطويل فترة وجود القواعد العسكرية الفرنسية مدة ثلاث سنوات اخرى (بموجب اتفاقية بين حكومة جلالة الملك محمد الخامس وفرنسا) تشكل خطراً على المغرب العربي ، نظراً لأن هذه المدة تطابق المدة المحددة من الجيش الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية . »

وهنا يظهر المغزى الحقيقي للنداء الذي وجهناه الى الشعب المغربي والى جميع المنظمات الوطنية لبدء عمل حاسم ، في اول تشرين الثاني نوفمبر ، يعود مباشرة الى تصفية بقايا النظام الاستعماري والاقطاعي والى تحرير الجزائر واقامة مغرب عربي موحد ، ديمقراطي وتقدمي .

وفد استجابات جماهير المغرب لهذا النداء لمناسبة الذكرى السادسة لميلاد الثورة الجزائرية ، وتحدثت حتى مقررات حكومة الملك بمنع اية تظاهرات خارج التظاهر الرسمي الذي نظمه هؤلاء الذين وتعدوا قبل شهرين (اي في ايلول - سبتمبر ١٩٦٠) اتفاقية ابقاء القواعد العسكرية حتى نهاية ١٩٦٣

ان مهمتنا الآن هي الانتقال من مرحلة التصريحات الى مرحلة الأعمال ، واليوم نجد مرة اخرى شعب اقطار المغرب العربي موحداً كما كان من ١٩٥٣ الى ١٩٥٥ ، في جبهة للكفاح المسلح

ضد الجهاز الاستعماري الذي تمكن ، في نهاية ١٩٥٥ ، من تفتيت هذه الجبهة باعطاء استقلالات خادعة لتونس والمغرب .

والثوريون الذين قبلوا هذا الحل الجزئي اعتبروا ان هذين الاستقلالين ، رغم كونها منقوصين (باعتبار ابقائها للسيطرة العسكرية والاقتصادية) يجب ان يستخدم كمنقطة ارتكاز لتحرير المغرب كله ، بتقديم المزيد من الدعم الفعلي للنضال من اجل حرية الجزائر ، مع الوعي الى ان الجهود الاستعمارية ستتركز على هذا الجزء الاوسط من المغرب العربي .

ولكن تلاميذ المصالح الاستعمارية واهداف سياسة الاستعمار المقنع الجديد ، مع تلهف الوصول الى الحكم لدى عناصر محلية نصف اقطاعية ولدى البورجوازية الكبيرة المعادية للشعب ولدى سماسرة الشركات الاجنبية ، جعل الامور تتطور في اتجاه آخر . وقد ادى تسلط بعض القادة ، المرتبطين بهذه المصالح المختلفة ، على قيادة الحركات الوطنية ، الى تجميد الطاقات الشعبية ، خلال سنوات .

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

كان لا بد من انتظار ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ عندما فضحت قاعدة الحركة الوطنية عجز وفشل قادة حزب « الاستقلال » التقليديين ، واعلنت في ٦ ايلول (سبتمبر) التالي تشكيل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، حتى اصبح بالامكان اعادة تحريك طاقات الشعب وتعبئة جماهيره من اجل مواصلة الكفاح

وهكذا عادت قيادة حركة التحرر الوطني الى القوى المحركة التي قادة الكفاح حتى ١٩٥٦ والتي نجحت في تعبئة مجموع الشعب . لقد بذلت العناصر الرجعية المخالفة للاستعمار ، خلال تلك السنوات الاربع من « التجميد » ، جهوداً مستمرة لتفتيت هذه القوى الشعبية المحركة . سواء بأثارة ازدياد مصطنع لعدد الاحزاب السياسية ولما يسمى بجمعيات المقاومين او النقابات ، او بأثارة حركات انفصالية بوحي قبلي او طائفي (١) .

لقد وضع تكوين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حداً لعملية التخريب والتفتيت هذه ، عندما كشف القناع عن اوجه الذين يقومون بها ، وعندما حقق اعادة تجميع كل القوى الوطنية التي تحركها نفس روح النضال ضد كل اشكال السيطرة الاستعمارية والاستغلال . ان ما تراءى ، خلال مدة قصيرة ، انه مجرد « صراع داخلي ،

٢ - من ذلك حركة العصيان المسلحة التي قام بها عامل تافيلالت عدى او بيهي في كانون الثاني يناير ١٩٥٧ ، بحجة دعوة قبائل هذه المقاطعة الى حماية العرش من تهديد القوى الشعبية . وقد فشلت الحركة وظهر انها كانت مسلحة ومدعومة من القوات الفرنسية المرابطة في المنطقة . (وقد انتهت محائمة الحركة امام المحكمة العليا - في كانون الاول ديسمبر ١٩٥٩ بالحكم بالاعدام على العامل الذي لم ينفذ فيه الحكم بل يتمتع حالياً بحماية مسترة من القصر الملكي) . وقد كان من العناصر الوسيطة في المؤامرة وزير التاج الحسن اليوسي الذي هرب الى اسبانيا وهو من مؤسسي حزب سياسي يقوم على نزعة قبيلة اقطاعية (الحركة الشعبية) .

من اجل الحكم بين فئات من البورجوازية الوطنية تختلف في درجة تقدميتها » ، اتضح الان انه صراع واضح بين مجموع قوى الشعب المعادية للاستعمار من جهة ، وبين العناصر الرجعية النصف - اقطاعية المرتبطة مباشرة او بشكل غير مباشر ، بالمصالح الاجنبية .

ان حقيقة هذا التجمع الوطني تتركز اكثر واكثر في مواقف مختلف فئات الشعب الاجتماعية من القضايا الوطنية :
- والعاملات يدوياً وفكرياً المنظمون في الجامعة القوية للاتحاد المغربي للشغل الذي يضم ستاية الف عضو .

- رجال المقاومة وجيش التحرير من عناصر ريفية الاصل خصوصاً وعناصر حديثة الحياة في المدن .

- الحرفيون وصغار التجار الذين يشكلون طبقة وسطى ما فتئت تغذي باستمرار صفوف الحركة الوطنية - الشبيبة الطلابية المنظمة في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

جميع هذه الفئات ، المتميزة في ميولها السياسية ووسطها الاجتماعي ، ولكن الموحدة في رغبتها المتساوية في الاتحاد والنضال الوطني ، اعلنت يوم السادس من ايلول سبتمبر ١٩٥٩ :

« انه لا يوجد اي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي وان الاتحاد وحده كفيل بأحباط المطامع الاستعمارية وبتحقيق الاهداف الوطنية » .

وجميع هذه الفئات اكدت :

« ان الهيئات السياسية في شكلها الحاضر اصيبت بالتعفن ولم

تعد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتجنيدتها للمهام البناءة بل صارت اداة للتفرقة ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية او للاحتفاظ بها ، هذا ان لم تمهد السبيل لتدخل اليد الاجنبية ، ولم تسخر في خدمة مصالح خسيصة مستترة .

وقد كان هذا حدث كشف وتوضيح لشعب المغرب الذي كان منذ الاستقلال ضحية عملية تضليل وبلبلة خطيرة . ولم يترك الاتحاد الجديد خارج صفوفه الا اعداء الشعب المغربي ، الظاهرين والمستترين ، بما فيهم القواد والعلماء وبقية الحماية الفرنسية الطبيعيين الذين اصبحو الان معتمدي القصر بعد ان كانوا اداة للاستعمار المباشر في محاربة القصر عام ١٩٥٣ . واخذ الكفاح الوطني من اجل الحرية يعود الآن ، بقيادة قوى ثورية حقيقية حركية وبقظة ، هذه المرة .

استئناف الكفاح من اجل الاستقلال الوطني

لقد استؤنف الكفاح الوطني جدياً ، على الصعيد الرسمي من قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عبدالله ابراهيم وعبد الرحيم ابو عبيد اللذين اصبحا رئيس ونائب رئيس مجلس الوزراء في الحكومة الملكية بعد ابعاد رئيس الحكومة احمد بلافريج أحد القادة المعزولين في السكرتارية العامة لحزب الاستقلال .

وخلال عام ١٩٥٩ وحتى ايار (مايو) ١٩٦٠ استطاعت حكومة عبد الله ابراهيم ، رغم المناصب الوزارية الهامة التي كانت ما تزال تشغلها عناصر رجعية ، استطاعت ان تضع القضايا الاساسية

الكفاح الوطني .

وحققت نتائج ايجابية نسفت مواقع الاستعمار وحلفائه داخل البلاد :

- اعادة ٤٤٠٠٠ هكتار من الاراضي التي اغتصبها الاستعمار الفرنسي ، الى الفلاحين وتوزيعها بشكل تعاوني .

- تحضير ملفات استعادة مئات الاف الهكتارات الاخرى التي استولى عليها المعمرين الذين ما زالوا يملكون حوالي مليون هكتار من الاراضي .

- تأميم تجارة الشاي ، المشروب الشعبي التقليدي في المغرب .

- اقامة مصرف وطني للاصدار ومصرف للتنمية الاقتصادية .

- مراقبة انتقال رؤوس الاموال للخارج .

- اقامة اجهزة تحضير وتنفيذ مشروع سنوات خمس يهدف الى اعادة بناء هيكل البلاد والى الاصلاح الزراعي وتأمين تقدم الارياض وتنفيذ تصنيع حقيقي وتكوين الملاكات .

- الغاء الاذاعة الاجنبية .

وهذه العملية المركزة بشكل خاص على ميدان التحرر الاقتصادي كانت تهدف الى سلب الجهاز الاستعماري الجديد وسائل ضغطه ومساوماته ، تحضيراً لتصفية بقية عناصر السيطرة الاستعمارية في المستوى العسكري .

ان معارضة عملية التحرر الوطني هذه ، لم تتوقف حتى داخل

الحكومة نفسها بقيادة ولي العهد الامير الحسن ، الذي يعتمد على جيش وشرطة يوجهها المستشارون الفرنسيون (وبشكل اكثر سرية مستشارون اميركيون جدد) ويقودهما على الغالب ضباط مغاربة من المرتزقة الذين خدموا في صفوف الجيش الفرنسي خصوصاً في حرب الهند الصينية .

وقد مرت معاكسة سياسة حكومة ابراهيم بمرحلة تردد بسبب حذر الملك من طابع المغامرة الذي ظهرت به السياسة اللاوطنية المعادية للشعب التي تقودها الحاشية وولي العهد . لذلك نظمت هذه الفئة عملية دعاية نفسانية لتضليل الشعب ، تضمنت بعض الاعتقالات والاعمال البوليسية ، تحت ستار مكافحة مؤامرات مزعومة :

وهكذا فقد جرى :

خنق مؤتمر الطلبة وملاحقة الصحافة الوطنية التي نشرت مقرراته - آب - اوغسطس ١٩٥٩ .

محاكمات ترخيص الحزب الشيوعي - تشرين اول -

اكتوبر ١٩٥٩ .

تعطيل جريدة التحرير اليومية التقدمية واعتقال مديرها ورئيس تحريرها البصري واليوسفي ، وهما من مؤسسي حركة المقاومة والاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

توقيف حوالي عشرين مناضلاً من قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، من الاعضاء او القادة السابقين في جيش التحرير . وخصوصاً نزع سلاح وتصفيحة جيش التحرير المغربي في

الصحراء ، الذي ما انفك منذ عام ١٩٥٦ مستمراً في حماية الجبهة الجنوبية الغربية لشعب الجزائر المحارب والعمل على تحرير موريتانيا ومع ذلك ، فقد تابع الوطنيون في حكومة عبد الله ابراهيم بتصميم عملهم لتصفية الجهاز الاستعماري . وبعد حصولهم على اعلان جلاء القوات الاميركية تصدوا لقضية الجلاء الفوري للقوات الفرنسية التي تتابع عملها المكشوف والتجسسي ضد حركة التحرر في المغرب وفي الجزائر .

وقد حصل هؤلاء الوزراء الوطنيون على موافقة الملك على خطة الجلاء في شهر نيسان ابريل ، في مجلس الوزراء الذي اقر خطة عملية الجلاء ، وتوقيتها .

وكان اول حزيران - يولية ١٩٦٠ هو الموعد الاقصى المحدد لتحقيق الجلاء بواسطة الوسائل الدبلوماسية . واذا لم يتم الجلاء بهذه الوسائل حتى ذلك الموعد كانت الخطة تقضى بانهاء خدمات جميع الضباط الفرنسيين « والمستشارين الفنيين » في القوات المسلحة الملكية وفي الدرك والشرطة ، واعادتهم الى الحكومة الفرنسية ، ودعوة الشعب للعمل المباشر في سبيل تحقيق الجلاء .

وكان هذا الجلاء جلاء حقيقياً بكل ما تعنيه الكلمة ، ولا يمكن ان يمسح الى مجرد ابدال العلم الوطني بعلم قوات الاحتلال . وقد اصطدمت اول محاولات تضليل من هذا النوع فوراً بالفشل .

وبالفعل فقد جاء سفير الولايات المتحدة يطلب من الرئيس عبد الله ابراهيم ، الذي هو ايضاً وزير للخارجية ، قبول عدد من ضباط القواعد العسكرية الاميركية ، بينهم المقدم (كومنندن)

بليز ، كملحقين عسكريين في السفارة الاميركية و«مستشارين» ،
في نفس الوقت ، للامير مولاي الحسن ولي العهد قائد القوات
السلحة الملكية ، بعد ان وافق الحسن نفسه على ذلك .

وقد كانت مصادفة غريبة ان يطابق رفض عبد الله ابراهيم
طلب السفير الاميركي هذا ، وقت اقالة الملك للحكومة التي
يرئسها ابراهيم في ١٩ مايو ١٩٦٠ .

وكان من البديهي ان تصمم هذه الحكومة على محاربة
الاستعمار ، لا يمكن ان يقابل من المصالح الاجنبية الكبرى
بالسكون ، وهي التي تريد ان يستمر ، تحت اسم استقلال
المغرب ، جهاز سيطرة استعمارية مرتكزة الى النظام النصف
اقطاعي . وهكذا فقد قامت حاشية الملك الرجعية ، بناء على
اوامر هذه المصالح الاجنبية ، بعمل فعال لاجراء ميثلي الاتحاد
الوطني للقوات الشعبية من الحكم ، مها كان ثمن ذلك . وكان
الانقلاب الملكي وتأليف حكومة برئاسة الملك نفسه وابنه
الحسن ، ولي العهد ، تعتمد على عناصر مرتبطة بالعائلة المالكة
او بالعائلات الاقطاعية والتجارية الكبرى ، التي لها امتيازات
هذا العهد .

القوى الشعبية تواجه الاستعمار الجديد

منذ منتصف عام ١٩٦٠ اصبحت حكومة المغرب المستقلة
مهتدة بالانحراف وبتخاذ وجه جديد ، ليس ذلك الذي حرك صراع
القوى الشعبية والذي كان يعطي للاستقلال محتوى من

الديمقراطية والتقدم ونهوض الجماهير الشعبية . هذا الوجه الجديد
هو الاستعمار المقنع الذي غدا معروفاً بعد ظهور عدد من
« الاستقلالات » المزيفة خاصة بأفريقيا .

ان خطة حكومة الملك الجديد تؤدي الى تراجع عن سياسة
التحرر وعدم الانحياز وتفقد الشعب ثمار انتصاره في معركة
التحرر الاقتصادي والسياسي للبلاد .

ان مشروع السنوات الخمس الذي حضرته الحكومة السابقة
قدم في خزيان - يولييه الاخير من قبل نائب رئيس الحكومة
الجديد الامير الحسن ، بصيغة محورة تحويراً اساسياً عما كان .
وبشكل لم يعد يترك في المشروع اي مجال لاصلاح هيكل البلاد
ولا لاصلاح الزراعي ، بل يجعل منه أداة لزيادة سيطرة رؤوس
الاموال الاجنبية وزيادة سيطرة النظام العسكري والبوليسي
في البلاد .

ان مشروع السنوات الخمس هذا ، بدل ان يكون اداة
انطلاق العمل في البلاد واثارة حماس الجماهير من اجل التعيشة
للبدء الوطني ، يشكل رجعة حقيقية الى الوراء ويؤدي الى ازدياد
البطالة ، حسب تصريحات وزير العمل نفسه في حكومة الملك .
ان هذا التراجع في ميدان التحرر الاقتصادي رافقته سلسلة
من الخطوات الديكتاتورية التي تهدف الى كبت ردة الفعل
الشعبية .

ان نتائج انتخابات ايار - مايو الاخيرة في الغرف التجارية
والبلديات والجماعات القروية ، التي أكدت انتصار الاتحاد الوطني

للقوات الشعبية ، اربعبت العناصر الرجعية التي تسيطر على الحكم ، واقنعتها بحقيقة قوة هذا الاتحاد التي ظهرت في عدة مناسبات باضرابات الاحتجاج العامة التي تجمع العمال والمزارعين والتجار والموظفين والطلبة ، وتشمل الحياة العامة في البلاد . بما جعل الفئات الرجعية تقرر بدء الصراع الجماهير الشعبية . فألغت انتخابات غرفة التجارة في الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للبلاد ، بعد ان ابعدت جماهير صغار التجار التقدميين عن هذه الغرفة سماسرة الشركات الاجنبية في انتخابات ايار -

مايو ١٩٦٠

واقامت جامعة نقابية مصطنعة - الاتحاد العام للعمال المغربية ورخصت لها في ٢٠ تشرين الاول - اكتوبر ١٩٦٠ محاولة ضرب وحدة الطبقة العاملة المنظمة في الاتحاد المغربي للشغل .

وقامت بتصرفات تعسفية ضد الصحافة الديمقراطية كالمكافح والرأي العام الناطقة بلسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والطلبة الناطقة بلسان الاتحاد المغربي للشغل ، اللتين تتعرضان للمصادرة الدائمة .

وعينت بعض الضباط السابقين في الجيش الفرنسي المعروفين بمناوتهم للحركة الوطنية في مراكز ولاة المناطق ، ومديريات اجهزة الامن والدرك .

واستبدلت الخبراء التقدميين في مختلف المراكز الاقتصادية والمالية الهامة بعناصر مرتبطة بمصالح العائلات الكبرى النصف اقطاعية والبورجوازية التي تطمح في ان تحل محل الاستعمار

الاجنبي في الاستئثار والاستغلال (١) .

ولكن هذا كله لم يكن سوى عمليات ثانوية تهدف الى الهاء الشعب المغربي عن الاتجاه الجديد لسياسة الحكومة الى جانب الاستعمار .

ففي الكونغو تصرف قادة القوات المسلحة الملكية الموضوعه تحت اشراف الامم المتحدة ، وكأنها قوات استعمارية .

والمراقبون الحياديون يعتبرون ان كبار ضباط هذه القوات الملكية مسؤولين جزئياً عن المؤامرات الاستعمارية التي دبرت ضد حكومة لومومبا الشرعية ، وانهم حققوا بذلك خطه الذين يريدون ان يقاتل الافريقيون اخوانهم الافريقيين .

وفي نفس الوقت كان هنالك مشروع لزياد جهاز الجيش الملكي الى ثلاثة اضعافه ، لايصاله الى مئة الف رجل مزودين بمعدات وملاكات اميركية .

وفي المغرب نفسه ، تخلت الحكومة عن الخطة الموضوعه لجلاء القوات الاجنبية .

ففي اول ايلول - سبتمبر - ١٩٦٠ وقعت حكومة الملك مع حكومة فرنسا اتفاقية تسمح ببقاء القواعد العسكرية الفرنسية ، تحت اسم مدارس عسكرية ، الى نهاية عام ١٩٦٣ ، في الوقت الذي تدخل فيه معركة شعب الجزائر مرحلتها الخطيرة

١ - ادارة مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية - مصرف التنمية الاقتصادية - مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية - مكتب الفوسفات

وهذا بالضبط هو تكريس لانتقال الرجعية المتسلطة على الحكم إلى حظيرة الاستعمار .

ان هذا هو الذي فرض على القوى الشعبية ان ترد على الخطة بقوة ، دون ان تنزلت في عمليات تضليل وتشكيت للقوى في معارك جانبية تطرح الآن وهي :

قضية موريطانيا^(١)

قضية اغلاق قنصلية فرنسا في وجدة .

قضية طرد بعض المعمرين من هذه المنطقة .

وكان من الواضح ان شعب المغرب وجد نفسه ، نتيجة هذه الخطة ، امام خطر تحول بلاده الى اداة خطيرة في يد الاستعمار الجديد .

وبشكل اكثر وضوحاً وجد الشعب ان بلاده قد اصبحت قاعدة شرعية معترفاً بها لتدريب وانطلاق قوات العدوان الاستعمارية ضد ثورة الجزائر ، وهذه خدمة لاستراتيجية الاستعمار الحريصة على ابقاء سيطرته على هذه الضفة من البحر الأبيض المتوسط ، ولو كان ذلك بتنفيذ مؤامرة فلسطين مرة اخرى في

١ - اظهر قضية موريطانيا كقضية الحاق مقاطعة تتعارض مع تيار التحرر في افريقيا ، في الوقت الذي جرد فيه جيش تحرير موريطانيا من سلاحه ! ان موقف الاتحاد الوطني من هذه القضية يتلخص في كلمتين : حرية تقرير المصير - والانتماء الى المغرب العربي

المغرب : تقسيم الجزائر واقامة توازن جامد في المنطقة يرتكز على تعايش انظمة استعمارية مقنعة وانظمة فاشستية ، وانظمة نصف اقطاعية .

ان حكومة الملك تقف امام اختيار لا بد منه : اما رفض المساعدة التي قدمت رسمياً للجيش الفرنسي ، والوقوف مع الجماهير الشعبية الى جانب شعب الجزائر . واما مقاومة التعبئة التي قررها شعب المغرب لتصفية جهاز السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي نهائياً .

الخاتمة

وهكذا بدأت التعبئة لدخول الجماهير الشعبية بصورة مباشرة في الثورة الجزائرية ابتداءً من اول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ . وسلاحنا في هذه المعركة هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي اثبتت المحن والتجارب القاسية صلابته وثباته . وان المعركة التي تخوضها اليوم شعوب المغرب العربي ضد النظام الاستعماري والاقطاعي تجري في ظروف جد مواتية . لان القوى الشعبية بلغت درجة فائقة في الوعي السياسي والتنظيم والاتحاد .

ولان عناصر الرجعية . والتضليل اسفرت عن وجهها الحقيقي .

ولان قوى الحرية والديمقراطية في العالم قد اكتسبت تعزيزاً

متواصلاً بفضل الانتصارات التي حققتها الشعوب ضد السيطرة
الاستعمارية .

ويكفي ان تتضافر اليوم جهود جميع القوى الديمقراطية
في العالم لاجباط مخططات بعث النظام الاستعماري والقضاء على
مؤامرات الرجعية والاقطاعية ضد الشعوب .

ونحن نعلم انه مع هذه الامكانيات كلها سنواجه معركة طويلة
مريرة يجب ان نتسلح لها بمزيد العزم والصمود والصبر واليقظة
الى ان نحقق النصر الكبير .

وهذا النصر الذي كتب لنضال الشعوب سيضمن للانسانية
الحرية والديمقراطية والتعايش السلمي الصحيح .

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقرر الدخول في معركة الجلاء والنضال الفعلي مع الثورة الجزائرية

كانت حكومة المغرب قد وقعت مع فرنسا يوم ١٣ تشرين
الاول الجاري ، اتفاقية تبيع وجود قواعد عسكرية فرنسية
في المغرب لمدة ثلاث سنوات . القواعد العسكرية الفرنسية
تهدف الى تطويق الجزائر ومنع مرور المساعدات اليها في هذه
المرحلة التي تسير فيها ثورة الجزائر في طريق التدويل واستقبال
المساعدات المادية والعسكرية الدولية . كان وجود القوات
الفرنسية في المغرب غير مشروع قبل الاتفاقية فأصبح الآن
يستند لاتفاق دولي .

قرر مؤتمر الاتحاد ، باسم شعب المغرب ، رفض الاتفاقية
العسكرية مع فرنسا ووجه نداء الى الجماهير لبدء معركة الجلاء
الكامل غير المشروط وتحقيق التضامن الجدي مع ثورة الجزائر
في اول تشرين الثاني .

وقد عقد المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الوطني في ٢١ تشرين

لجاري في الدار البيضاء، وقدم فيه الاستاذ عبد الرحيم بوعبيد وزير الاقتصاد في حكومة عبدالله ابراهيم التقدمية السابقة ، عوضاً للوضع السياسي في المغرب ، وتحليلاً لقضية الجلاء باسم الكتابة العامة للاتحاد ، نقل للقراء ملخصه نظراً لأهميته البالغة :

قال الاستاذ بوعبيد ، بعد ان استعرض ما نشرته « جريدة الرأي العام » الناطقة بلسان الاتحاد عن اتفاقية الجلاء : ان ما رأيتموه في الجريدة يعبر في الحقيقة عن موقف الكتابة العامة للاتحاد . ولكن ذلك ليس مقررات رسمية ، لأن المقررات يجب ان تصدر عن المجلس الوطني حتى تتخذ صبغتها الرسمية والعملية وقال :

القضية الجزائرية بلغت ذروتها الآن

ان مشكلة الجلاء مشكلة قديمة بطبيعة الحال ، هي وليدة الاستقلال ، ولا يمكن للاستقلال ان يتم بدون جلاء تام كامل ، وعلينا ان نعرف الظروف التي تطرح فيها هذه القضية يجد ، ظروف المغرب العربي والظروف الدولية عامة . وقال : ان قضية الجزائر الآن والحرب التحررية الدائرة فيها قد وصلت الى قمتها على الصعيد الدولي وان الدرجة التي وصلتها القضية الجزائرية اليوم في الميدان الدولي هي منتهى ما يمكن ان تبلغه في ظروف كالظروف التي نعيشها الآن . ولكي نفهم قضية الجلاء فهماً حقيقياً يجب ان ننظر اليها من جوانبها الدولية ، خاصة من حيث ارتباطاتها بالقضية الجزائرية ارتباطاً متيناً . واذاف : ان

حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي . وهي لا تتطلب منا التأييد المغنوي فقط بل مشاركة عملية ووفاء مستمراً لالتزاماتنا الطبيعية والتاريخية والوطنية نحو شقيقتنا الجزائر . وقال : ان تأييد الرأي العام الدولي للقضية الجزائرية وتفهمه لها قد بلغ درجة تحملنا على التفكير في رد الفعل عند الفرنسيين خاصة المنتظمين . قال : ان الامم المتحدة لا يمكن ان تتخذ الا توصية وحتى اذا كانت هذه التوصية ايجابية فانها لن تكون حلاً للقضية ، وكل ما في الأمر هو انها ستعزز تضامن ومشاركة تونس والمغرب لنضال الجزائر .

وحلل الاستاذ بوعبيد الأوضاع في فرنسا فقال : ان فرنسا الآن منقسمة الى قسمين : هناك اليسار الذي يعتبر ان الحرب يجب ان تنتهي ، وهناك القوة الرجعية ومنها الجيش التي لا تقبل استقلال الجزائر بأي وجه من الوجوه لان استقلال الجزائر معناه فقدان فرنسا مركز سيطرتها على أفريقيا وفقدانها لبتترول الصحراء . وعند الجيش الفرنسي ان قضية انتصار الثورة الجزائرية باي وجه من الوجوه هو قضاء مبرم على سمعة الجيش الفرنسي . وهنا يجب ان ننظر الى موقف ديفول نعم ، ان ديفول قد اعترف بتقرير المصير ولكن من الناحية الشكلية فقط . فلقد تراجع عند مجيء المرحلة العملية ، وبرهن عن عجزه . . . او ربما عن نواياه الحقيقية . وقال : ان ديفول الآن امام امرين لا ثالث لهما : اما ان يخضع للعسكريين المنتظمين ، وبذلك لن تنفع اية توصية من جانب الامم المتحدة ، واما ان يسير مع تقرير المصير

في الصعيد العملي ويتفاوض مع الجزائريين. وفي هذه الحالة تصبح فرنسا مهددة بثورة داخلية حيث يستولي الجيش على الحكم هذه هي الاحتمالات وهي غير بعيدة الوقوع. وعلينا ان نتساءل عن موقفنا نحن امام هذه الاحتمالات الجد ممكنة .

الاتفاقية موامرة فرنسية مكشوفة

لقد ابرمنا اتفاقية مع فرنسا في شأن الجلاء . وهي تتلخص فيما يلي :

جلاء الجيش الفرنسي اي المشاة في آذار ١٩٦١ .

بقاء قواعد فرنسية في مكناس وفاس ومراكش وخريبكة الى ١٩٦٣ وقد سميت هذه القواعد بمدارس عسكرية لتدريب الجنود الفرنسيين على الطيران .

اذن فالمغرب قد فتح ارضه وسماه لتدريب الجيش الفرنسي والضباط الفرنسيين لمدة ثلاث سنوات .

واذا درسنا الاتفاقية نجد انها مؤامرة فرنسية مكشوفة . فالجيش الفرنسي الذي قيل انه سينسحب في آذار سنة ١٩٦١ ، لن ينسحب في الحقيقة والذي سينسحب هم المشاة الفرنسيون وفرنسا ليست في حاجة الى وجود مشاة لها في المغرب ، فلقد بدأت في سحب مشاتها منذ مدة ، وانما هي في حاجة الى قواعد لكي تتم تطويق الجزائر من جميع النواحي . ان لفرنسا قوات ومراقبة في البحر الابيض المتوسط ، ولها قاعدة في « مالي » ولها قاعدة في تونس « بنزرت » وقد اصبحت لها اليوم وبصفة

قانونية قواعد في المغرب وبذلك تمكنت من عزل الجزائر من جميع الجهات ، وهذا يدل بصراحة على نية فرنسا في استمرار حربها ضد الجزائر .

اعطينا ترابنا للجيش الفرنسي

فالجلاء ليس قضية مشاة، وفرنسا لا تفهم وجودها العسكري في بلادنا على انه وجود مشاة وانما وجود قواعد ومراكز للمراقبة. وامام استمرار الحرب فان الحكومة الجزائرية ستضطر الى قبول المساعدة من الخارج : مساعدة في الرجال والعتاد الحربي . وان هذه المساعدة لا يمكن ان تمر الى الجزائر الا عن طريق المغرب وتونس ، ولهذا يرغب الفرنسيون في الاحتفاظ بقواعد ومراكز للمراقبة في كل من تونس والمغرب . فهل سيمكننا ان نسمح بتمرير المساعدات عبر اراضيها ؟ الجواب هو اننا اعطينا ترابنا للجيش الفرنسي ولقواعده قبل ان نفكر في اعطائه للجزائر لمدة ثلاث سنوات . ومدة الاجل هذه هي المدة التي يعتقد الجيش الفرنسي ان بإمكانه القضاء على الثورة الجزائرية خلالها . وقال الاستاذ بوعبيد : ان تونس كانت حذره اكثر منا فهي لم تورط مثلما تورطنا ، فاتفاقية الجلاء في تونس تنص على جلاء القوات الاجنبية عن بلادها بدون اجل . وتركت قضية بنزرت بدون منح الفرنسيين اجلا في الجلاء عنها وانما تركتها للمفاوضة في شأنها . ان هذا شيء مهم فخير لنا ان لا نخفي اتفاقية مع فرنسا من نوع اتفاقية المغرب ذلك خير من ان

وطنياً فحسب ولكنها ايضاً ظروف دولية يجب ان تعتبر ونضال في المغرب العربي يجب ان يقدر . فيا ليتنا تركنا قضية الجلاء معلقة فيكون ذلك احسن بما جعلته بنا هذه الاتفاقية . اننا نطالب بـ بريطانيا هذا صحيح ولكن صحيح ايضاً اننا منحنا ارضنا للقوات الفرنسية لتهاجم الوطنيين في موريطانيا من على ترابنا . انهم يقولون : ان هذه القواعد مدارس عسكرية فقط ، ونحن نرى انه من الحق والسذاجة الاعتقاد بان الفرنسيين سيقون في هذه المدارس مكتوفي الايدي امام الثورة في الجزائر والوطنية في موريطانيا ، ومن الحق ايضاً ان نقول باننا نساعد الجزائر في الوقت الذي منحنا فيه ترابنا للجيش الفرنسي . فلا يعقل ان نساعد الجزائر وفرنسا احدهما على الآخر في وقت واحد . انهم يقولون ان المدارس الفرنسية ستكون مراقبة بالاختصاص بالرادار وجهاز التخبرات من لدن الجيش الملكي . نعم هذه ضمانات شكلية . فمن سراقب ؟ انهم الضباط الفرنسيون العاملون في الجيش الملكي . من اجل ذلك كله ابدينا تحفظنا في البلاغ الذي اصدرته الكتابة العامة للاتحاد لاننا ندرك حقيقة الوضع وحقيقة ظروف سنة ١٩٦٠ . ايها الاخوان ان ما نخافه هو ان تتكرر مأساة فلسطين في المغرب العربي . لقد فقد العرب فلسطين لان حكوماتهم تخاذلت في شأنها ولم تعالج الموقف بما يحتاجه من الحزم والصرامة والوحدة . ونخاف اليوم ان نفقد الجزائر اذا تخاذلت حكومة المغرب العربي عن نصرة القضية الجزائرية .

لقد ادر كنا هذا ، اليوم ، وادر كنا يوم كانت مسؤوليات

تتفق معها على استمرار وجودها سنوات ثلاث .

واشار الاستاذ بوعبيد الى قضية جمهورية مالي فقال : انه عندما نجحت المؤامرة الاستعمارية في فك اتحاد السنغال والسودان اعلنت جمهورية مالي اي السودان عن تحللها من كل معاهدة واتفاقية مع فرنسا ، وبذلك يصبح الوجود العسكري في جمهورية مالي وجوداً غير معترف به ، ولا نظن ان جمهورية مالي ستتفق مع فرنسا في شأن قواتها مثلما اتفقنا نحن معها .

وقال : ها انتم ترون ان فرنسا حاولت تطويق الجزائر من تونس ومالي والمغرب وان تونس قد استطاعت ان تفسد هذا التطويق من جانبها اذ لا اعتراف هناك بالوجود العسكري الفرنسي . ومالي من جهتها ايضاً قد افسدت هذا التطويق باعلانها عن عدم صلاحية الاتفاقيات المبرمة بين اتحاد مالي وفرنسا وانها في حل منها بعد انفصام الاتحاد . اذن من بقي ؟ بقي المغرب ، ان المغرب قد قبل ان يمنح ترابه للمراقبة الفرنسية والتطويق الفرنسي ضد الشعب الجزائري المناضل في الوقت الذي رفضت فيه تونس ذلك ورفضته السودان ايضاً . لقد نجحت تونس ونجا السودان وتورطنا نحن . نعم تورطنا في الوقت الذي استكملت فيه الشقيقتان اسباب النحاة ، نعم لقد تورطنا في آخر لحظة وفي ظرف خطير جداً بالنسبة للحرب التحريرية في الجزائر واعطينا الفرصة كاملة للطغاة الفرنسيين ليقضوا على الثورة الجزائرية .

وقال : ايها الاخوان . ان قضية الجلاء ليست مبدأ ولا هدفاً

الحكم بين ايدينا . فلقد قررت الحكومة السابقة بعد مجالس وزارية طرح قضية الجلاء طرْحاً صحيحاً فقد اعد ملف وخطة في شأنها كان من هذه الخطة تطهير البوليس والجيش من الفرنسيين واعطيت التعاليم الى وزارة المالية لكي لا تسدد اجور الفنيين الفرنسيين في الشرطة والجيش بعد اول تموز الاخير .

لقد كان هذا التاريخ هو آخر اجل لتطهير الشرطة وكان آجلاً لبدء معركة الجلاء الحقيقية . لقد اعطيت التعاليم الى جميع الادارات لتستعد للطوارئ اذا بدا في معركة الجلاء . فقد كان محتملاً ان تسحب فرنسا الموظفين الاداريين الفرنسيين وقد كنا درسنا هذا الاحتمال واعدنا له عدته وكان التاريخ هو اول تموز ووقع اخذ ورد ، رد واخذ ... وفي الاخير اقبلت الحكومة .

ايها الاخوان ، عند معالجتنا لقضية الجلاء يجب ان لا ننسى القوات الاسبانية في المغرب .. وهنا تحدث الاستاذ بو عبيد عن المفاوضات التي كانت جارية في هذا الشأن بين الرئيس عبدالله ابراهيم والمسؤولين الاسبانيين وما تبع ذلك من الجلاء الذي كان متوقفاً وقال كيف نفهم ان تتنازل اسبانيا عما زلته منا فرنسا هي الحريصة على ان نعاملها مثما نعامل فرنسا ؟

واختتم الاستاذ بو عبيد حديثه قائلاً ان وجود الجيش الاجنبي في بلادنا اخطر على الجزائر من مساندة الحلف الاطلنطي لفرنسا . هذه حقيقة يجب ان نعمل على ضوئها . فلنقم بواجبنا واعتقد اننا اذا قمنا بهذا الواجب سيكون النجاح حليفنا .

قرار المجلس الوطني لاتحاد القوات الشعبية

اجتمع المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية اجتماعاً استثنائياً بتاريخ ٢١ تشرين الاول ١٩٦٠ اتخذ فيه موقفاً من قضية الاتفاقية المبرمة اخيراً بين الحكومتين المغربية والفرنسية في شأن القواعد العسكرية المرابطة في المغرب .

وبعد الاستماع الى عروض ومقترحات ممثلي اقاليم الاتحاد الوطني بالمغرب وممثلي الاتحاد المغربي للشغل واتحاد الطلبة المغاربة والاتحاد النسوي ، يعتبر :

١ - ان مشكلة الجلاء مشكلة وطنية فوق كل المشاحنات والاعتبارات الحزبية ، خصوصاً في الظروف الراهنة التي نرى فيها حرباً ضروساً تلتهم نيرانها في القطر الجزائري الشقيق الذي هو جزء لا يتجزأ من المغرب العربي .

٢ - ان استمرار القواعد الفرنسية بالمغرب لا يرى المس بكرامة الوطن فحسب بل يرى فيه ايضاً مساعدة فعالة من طرف قطرنا للجيش الفرنسي التي تشنها حرباً ابادية على الشعب الجزائري .

٣- ان اعطاء فترة ثلاث سنوات لاستمرار القواعد الفرنسية في المغرب ليعتبر خطراً حقيقياً على المغرب العربي اذ ان الجيش الفرنسي يعتقد ان هذه هي المدة التي يحتاج اليها للقضاء على الثورة الجزائرية .

٤- ان اقرار هذه الوضعية بمقتضى اتفاقية تعطيها صبغة شرعية ليعتبر متناقضاً مع اهدافنا الوطنية المقدسة ومعاهداتنا وتضامننا مع مبدأ توحيد المغرب العربي المتفق عليه في مؤتمر طنجة .

نظراً لجميع هذه الحثيات قرر المجلس الوطني للقوات الشعبية: رفض الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المغربية والحكومة الفرنسية في شأن استمرار القواعد الفرنسية بالمغرب .

يطالب بأن لا يصادق على هذه الاتفاقية بنص تشريعي .
يطالب بتطهير ادارة الامن العام والقوات المسلحة الملكية من العناصر الاجنبية .

يطالب باتخاذ جميع الوسائل الناجعة لحماية التراب المغربي من تسربات واعتمادات الجيش الفرنسي .

يسند للكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية مهمة اتخاذ الوسائل الضرورية المناسبة لتحقيق جلاء جميع القوات الاجنبية عن المغرب بدون قيد ولا شرط .

نداء الى الشعب المغربي بمناسبة اول نوفمبر ١٩٦٠

هذا هو نص النداء الذي وجهه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب الى جماهير الشعب ودعاها فيه الى اعلان يوم الجلاء والتضامن مع الجزائريين في اول تشرين الثاني القادم . ويتضمن برنامج ذلك اليوم اعلان الاضراب العام والقيام بتظاهرات شعبية في سائر مناطق البلاد للمطالبة بعدم نشر الملك لاتفاقية القواعد العسكرية ، التي عقدتها حكومة الملك مع فرنسا .

ايها المواطنين ... ايها المواطنات ...

ابرمت اخيراً اتفاقية بين الحكومة المغربية والحكومة الفرنسية في شأن اعطاء قواعد عسكرية للجيش الفرنسي لمدة ثلاث سنوات .

ونحن بصفتنا مواطنين نبدي استغرابنا من التناقض الصريح بين توقيع هذه الاتفاقية ، وبين المطامح الشعبية في الجلاء التام . ذلك اننا نعلم ان العالم تجتاحه اليوم موجة الحرية ، وتندلع فيه نيران الثورة ضد الاستعمار وعملائه . ونعلم كذلك ان الضمير

العالمي الحر قد أعلن حكمه ضد الاستعمار وتأييده المطلق للحركات التحررية .

لكن بجانب هذا نرى ان فرنسا لا زالت تواصل حربها الاجرامية ضد الجزائر المجاهدة ، وتستخدم ارضا المغربية مركز هجوم على اخواننا المكافحين ، وتقوم بهجمات تدميرية على القرى والنواحي المغربية ، الواقعة على الحدود .

والشعب المغربي الذي كان ينتظر موقفاً حازماً من السلطات المسؤولة ازاء وجود هذه القوات الاستعمارية في بلادنا والذي كان يؤمل ان تكون سنة ١٩٦٠ سنة الجلاء الكامل - اصيب بخيبة عظمى عند ابرام هذه الاتفاقية التي تحول للقوات الاستعمارية الاحتفاظ بالقواعد العسكرية ، مؤملة بذلك ، خلال الاجل الذي حددته ، ان تقضي على الثورة الجزائرية ... لا قدر الله . لهذا اصبح من الضروري التأكيد ان يقوم الشعب بواجباته الوطنية ويضع حداً للاستفزاز والقلق الذي يخلفه بقاء الجيوش الاجنبية في بلادنا . وبذلك نحقق للموطن استقلالاً كاملاً ونعطي كذلك مدلولاً حقيقياً لتضامننا مع الثورة الجزائرية التي اصبحت امل الحرية والديمقراطية في المغرب العربي وفي مجموع القارة الافريقية .

وبناء على هذا فان المجلس الوطني الاستثنائي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

● استجابة للرغبات الشعبية المسلحة التي اعرب عنها المواطنون في جميع النواحي .

● وشعوراً منه بمسؤولية ازاء الشعب وازاء التاريخ .

ويرى من الواجب ان يعيى الشعب كل امكانياته للوصول الى تحقيق الجلاء بدون قيد ولا شرط .

ويقرر في هذا السبيل ان يبتديء بتنظيم يوم وطني للجلاء يدعو جميع المواطنين للقيام باضراب عام في هذا السبيل .

ونظراً لارتباط قضية الجلاء بثورة الجزائر ، ولاعلان تضامننا معها ، فقد اتفق ان يكون يوم فاتح نوفمبر - اول تشرين الثاني - ذكرى بدء الثورة الجزائرية - هو يوم الجلاء والتضامن مع الجزائر .

والمجلس الوطني الاستثنائي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوجه النداء الى جميع المنظمات السياسية والشعبية ، والى جميع المواطنين للمشاركة بصفة فعالة في هذا اليوم .

في ٢١ تشرين الاول ١٩٦٠

ميثاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

الاتحاد الوطني للقوة الشعبية امتداد للحركة التحريرية بالمغرب التي كانت تسمى قبل الاستقلال تارة باسم « حزب الاستقلال » في مرحلة الكفاح السياسي واخرى باسم « حركة المقاومة » « وجيش التحرير » في مرحلة الكفاح المسلح .

وقد تأسس يوم ٦ سبتمبر (ايلول) ١٩٥٩ في موعتر ضم المندوبين من سائر انحاء المغرب عن القاعدة الشعبية للمنظمات الوطنية السياسية والنقابية والفلاحية والمعنية ومنظمات النساء والشباب .

وينتظم الاتحاد في خلايا وفروع مبنوثة في سائر الاحياء والقرى والمعامل تمثل تمثيلاً سقراطياً في الاقاليم وفي الموعتر العام الذي ينتخب المجلس الوطني والسكرتارية العامة الموءلفة من احد عشر عضواً .

ومن بين قادة الحركة ورئيس الحكومة السابق عبد الله ابراهيم ونائبه وزير الاقتصاد الوطني عبد الرحيم بو عبيد وموئسس المقاومة وجيش التحرير محمد البصري رتبته انورحن تيوسف وسكرتير العام للاتحاد المغربي للشغل المحجوب بن سديق ورئيس المجلس الوطني الاستشاري السابق المهدي بن بركة .

يجتاز المغرب مرحلة حاسمة في تاريخه الوطني حيث يخوض معركة فاصلة في سبيل التحرر والبناء يجد فيها نفسه وجهاً لوجه أمام الاستعمار الذي يعمل جاهداً باستمرار سيطرته والمحافظة على امتيازاته تحت ستار الاستقلال الشكلي .

— وبعد ثلاث سنوات من التردد والجمود والحيرة ضعف خلالها حماس الجماهير الشعبية وكادت ان تدفع بالبلاد الى شفا الهاوية .

وفي الوقت الذي استرجعت فيه القوات الوطنية اندفاعها وحماسها ، وفي الوقت الذي استطاعت فيه الجهود المتواصلة الفعالة ان تستخلص وسائل التحرر والبناء وتوطد دعائمها .

— وفي هذا الوقت نشاهد فيه حملة من الدس والبلبله والتفرقة ، تجد في تكاثر الهيئات السياسية المصطنعة مساعداً لتحطيم معنوية الشعب وصرفه عن المعركة الحقيقية التي يفرضها تحقيق الاهداف الوطنية .

— وان الموقعين على هذا الميثاق ، المقدرين لمسؤولياتهم امام خطورة الساعة وفيهم مسؤولون عن منظمات سياسية واخرى مهنية وثقافية .

— سواء منهم رجال الصناعة والعمال والفلاحون والتجار

– وعلمهم كانوا ينتمون الى منظمات سياسية مختلفة واطراف اجتماعية متعددة فانه تجمعهم جميعاً رغبة متعادلة صادقة في الوحدة والعمل الوطني .

يعلنون :

– انه لا يوجد اي تناقض بين معالم العناصر التي تؤلف الشعب المغربي ، وان الاتحاد وحده كفيل باحباط المطامع الاستعمارية وتحقيق الاهداف الوطنية .

ويؤكدون :

ان الهيئات السياسية بشكلها الحاضر اصبحت بالنقص ولم تعد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتجنيدھا للمهام البناءة ، بل صارت اداة للتفرقة ، ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية أو للاحتفاظ بها ، هذا ان لم تمهد السبيل لتدخل اليد الاجنبية ، ولم تسخر في خدمه مصالح خسية متسترة ، لذلك فان الموقعين على هذا الميثاق استجابة لنداء ضميرهم ووطنيتهم وتلبية للرغبة التي طالما اعرب عنها صاحب الجلالة الملك المعظم ولارادة الجماهير الشعبية المصممة على توطيد وحدتها وتقوية ايمانها وتجريدها لخدمة الصالح العام ، تلك الخصال التي كانت سر الانتصارات التي احرزها الوطن على الاستعمار

يقررون :

– التخلي عن صفاتهم الحزبية والوانهم السياسية وفي غمرة الاخوة الصادقة .

فيؤسسون :

– الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .
حيث سيجد كل مواطن مجالاً للعمل الايجابي في جو من الوضوح والحماس وذلك لتحقيق الاهداف الآتية :
– الدفاع عن الاستقلال والوحدة الكاملة للتراث الوطني .
– جلاء القوات الاجنبية وتصفية مخلفات الاستعمار من القيود العسكرية .
والاقتصادية والفنية .
– مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي لضمان التشغيل الشامل والعدالة الاجتماعية .
– تحقيق الاصلاح الزراعي الذي هو شرط لرفع مستوى معيشة جماهير الفلاحين .
– انتهاج سياسة التصنيع وتأميم المرافق الحيوية للاقتصاد لضمان ارتفاع الدخل القومي ارتفاعاً مطرداً لفائدة جميع السكان .
– الاسراع بتحقيق اصلاحات جوهرية في الادارة وتكوين الاطارات وفقاً لمقتضيات بناء الاستقلال .
– اتباع سياسة منطقية في التعليم تطابق روح التطور العصري

لمغرب وتحافظ على مقوماته الروحية .

- اقامة ديمقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم سواء في الصعيد الوطني او المحلي في دائرة ملكية دستورية تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد الخامس .
- مساعدة الشعب الجزائري المكافح من اجل تحرره وتحقيق وحدة المغرب العربي في نطاق الاخوة العربية والتضامن الافريقي .
- تطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم التبعية والتعاون الحر مع الشعوب المناضلة من اجل التحرر وعلى أساس تقوية دعائم السلام العالمي .

والموقعون على هذا الميثاق يوجهون نداء اخوياً حاراً الى جميع المواطنين المخلصين لا يستثنون منهم احداً .
- لأخذ مكانهم في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ونسيان الحزبات والاحقاد ، ونبذ كل متعصب حزبي .
- والعمل الايجابي بروح الوئام والامثال في سبيل بناء مغرب تسود فيه الاخوة والرفاهية والديمقراطية تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة محمد الخامس .

الدار البيضاء

في ٦ أيلول ١٩٥٩